شركة الميرة للمواد الإستهلاكية
شركة مساهمة قطرية
سياسة حوكمة الشركات

قائمة المحتويات

1.	فلسفة نظام حوكمة شركة الميرة	2
2.	نموذج حوكمة الشركات	2
3.	الغرض من هذه السياسة	2
4.	مبادئ حوكمة الشركات	3
5.	بنية نظام حوكمة الشركة	4-5
6.	سياسة تدريب مجلس الإدارة	6
7.	الإختصاصات	6
8.	تفويض السلطة	6
9.	سياسة مكافآت مجلس الإدارة	6
10.	كفاءة مجلس الإدارة	6
11.	قواعد السلوك المهني والأخلاقي	6
12.	التواصل مع المساهمين	6
13.	إستقلالية المدققين	7
14.	الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر	7
15.	سياسة الإفصاح	7
16.	المراجعة السنوية للسياسة	7

1. فلسفة نظام حوكمة شركة الميرة

تنطوي حوكمة الشركات على وضع نظام داخلي يشمل السياسات والأشخاص والعمليات التي تهدف إلى تلبية تطلعات المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين من خلال التوجيه الفعال، ومراقبة أنشطة الإدارة الجيدة باستخدام الفطنة التجارية والموضوعية والنزاهة. نحن في شركة الميرة نرى أن حوكمة الشركات هي مفردة للحياة، وليس مجرد إلزام قانوني، اذ أنها تعزز ثقة المستثمرين والتزامهم بالشركة.

ومن أجل خدمة أفضل لمصالح مساهمينا، فإن شركة الميرة تلتزم بتطبيق هيكل حوكمة يتبنى أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية، علماً بأن ما يطبق في شركة الميرة يستظل بنظام حوكمة الشركات المدرجة والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA CGC") في 27 يناير 2009، وبالقوانين المعمول بها في دولة قطر، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة الصادرة عن بورصة قطر. ومن أجل هذا، فإن شركة الميرة تصدر بيانا سنويا عن حوكمة الشركة تزامنا مع التقرير السنوي المالي للشركة. وهذا يضيف إلى احترام الشركة لحقوق المساهمين وتوفير المعلومات بطريقة عادلة ومنصفة. والحقوق المقررة للمساهمين وفقا للنظام الأساسي، تشمل جملة أمور من بينها: الأولوية في الاكتتاب في أسهم الميرة، والاطلاع على سجلات الملكية، حضور اجتماعات الجمعيات العامة السنوية العادية وغير العادية، ممارسة حق التصويت وتفويض من خلال وكلاء، قرار توزيع الأرباح وفقا للجمعية العامة العادية، والدعوة للجمعية العامة ومناقشة جدول أعمال الاجتماع، والحق في تلقي الردود على الأسئلة المطروحة، طريقة التصويت عند انتخاب المجلس، والمشاركة في القرارات الرئيسية من خلال الجمعية العامة غير العادية وما إلى ذلك.

2. نموذج حوكمة الشركات

إن نموذج حوكمة الشركات بناء يربط العلاقة بين أصحاب المصالح الرئيسية الثلاثة وهي: المساهمين (الجمعية العامة)، مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وهذه الأدوار رغم اختلافها فإنها مُكمّلة للأهداف الأساسية للشركة ومقوّمة للعمل في الشركة.

2.1 مجلس الإدارة:

مجلس الادارة مسؤول أمام المساهمين والجهات المعنية الأخرى، لضمان إدارة الشركة بطريقة آمنة وسليمة.

2.2 فريق الإدارة:

فريق الإدارة التنفيذية مسؤول أمام مجلس الإدارة فيما يخص الشؤون التجارية والتنفيذية الأخرى وفقا لعقد التأسيس والنظام الأساسي وحوكمة الشركات والسياسات والإجراءات وتفويض الصلاحيات والمتطلبات القانونية والتنظيمية.

3. الغرض من هذه السياسة

الغرض من هذه السياسة هو وضع الخطوط العريضة لهيكل حوكمة شركة الميرة. لذا، فينبغي قراءتها مع ما يلي من وثائق الحوكمة المعتمدة رسمياً:

- ميثاق مجلس الإدارة.
- قواعد السلوك والأخلاق للمجلس.
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافأت.
- سياسة الترشيح للمدراء.
- سياسة الأجور لمجلس الإدارة.
- سياسة التدريب لمجلس الإدارة.
- إطار تقييم الأداء لمجلس الإدارة ولجان المجلس الفرعية.
- ميثاق لجنة التدقيق.
- ميثاق لجنة الإستثمار.
- ميثاق لجنة المناقصات العامة.
- صلاحية تفويض السلطات.

- سياسة دوران التدقيق والإستقلالية.
- سياسة الإفصاح.
- إختصاصات رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، وأمين سر مجلس الإدارة.

4. مبادئ حوكمة الشركات

تقوم المبادئ العامة لشركة الميرة فيما يخص الحوكمة الجيدة على ما يلي:

4.1 **عمليات المجلس** – قدرة المجلس على إدارة أنشطته الخاصة.

- وجود توازن من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين بما يمثل مزيجاً من المهارات والخبرات المطبقة.
- تصميم عملية الترشيحات بشكل يحافظ على التوازن المناسب، والحفاظ على قدرة المجلس من خلال التقييم الدوري لأداء مجلس الإدارة وأداء الأعضاء بشكل فردي.
- تمثيل بنّاء في مجلس الإدارة من حيث الأعضاء لتلبية المعايير المحددة للإستقلاليه من أجل تسهيل الموضوعية في إتخاذ القرارات.
- الوصول إلى تدريب الأعضاء وخاصة في التعريف والمشورة المهنية، في قضايا يعتبرها أعضاء المجلس ضرورية من أجل اداء فاعل.

4.2 **الإستراتيجية** – دور مجلس الإدارة في عملية تطوير الإستراتيجية.

- مشاركة مجلس الإدارة الفعالة في تخطيط الإستراتيجية، بما في ذلك مراجعة وتحدي هذه الاستراتيجية.
- تأسيس شركة قابلة للتكيف تكون قادرة على الإستجابة السريعة لفرص السوق المتغيرة.

4.3 **ثقافة الشركات** – دور المجلس في تحديد معايير إيصال السلوك التنظيمي.

- تعزيز الإنفتاح مع الإدارة التنفيذية حول القضايا التي تقع ضمن إطار مسؤولية مجلس الإدارة بشكل كامل .
- دعم الالتزام بقواعد السلوك المهني والعمل بنشاط على تعزيزه.
- تشجيع إستخدام نظم تقديم الحوافز التي توافق بين مصلحة مجلس الإدارة والإدارة العليا مع مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

4.4 **المتابعة والتقييم** – دور مجلس الإدارة في متابعة وتقييم أهدافه الشركة العامة والمحددة.

- ضمان إمتثال الشركة للقوانين واللوائح ذات الصلة، وكذلك إمتثال الموارد البشرية والحسابات والسياسات الداخلية الأخرى بهذه القوانين واللوائح.
- فهم المخاطر التنظيمية والاطلاع بشكل روتيني حول كيفية إدارتها وكيف يمكن لمجلس الإدارة التأكد من فعالية إدارتها.
- تطبيق عملية دقيقة لتقييم أداء الرئيس التنفيذي.

4.5 **الإشراف** – مسؤولية مجلس الإدارة تجاه أصحاب المصالح والذود عن مصالحهم.

- دعم مشاركة الأعضاء في متابعة الأداء من خلال تشجيعهم على الاستعداد والمشاركة والصراحة في مناقشة أمور الشركة.

- حماية الشركة وأصحاب المصالح فيها من الأضرار المحتملة نتيجة تعارض المصالح.
- الاستجابة لتوقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بحماية مصالحهم، عن طريق ضمان الإتصالات الشفافة والدقيقة، وفي الوقت المناسب.

5. بنية نظام حوكمة الشركة

5.1 بنية الحوكمة

يشّكل مجلس الإدارة لجان المجلس واللجان الإدارية اللازمة بهدف مساعدة مجلس الإدارة في توفير رقابة فعالة على عمليات الشركة.

ويستعرض المجلس الهيكل بشكل دوري ويقوم بتعديله متى اقتضت الضرورة.

يجوز تشكيل لجان إضافية من وقت لآخر و/ أو يمكن أن يتم تعيين اللجان القائمة بمسؤوليات إضافية.

الهيكل القائم هو على النحو التالي:

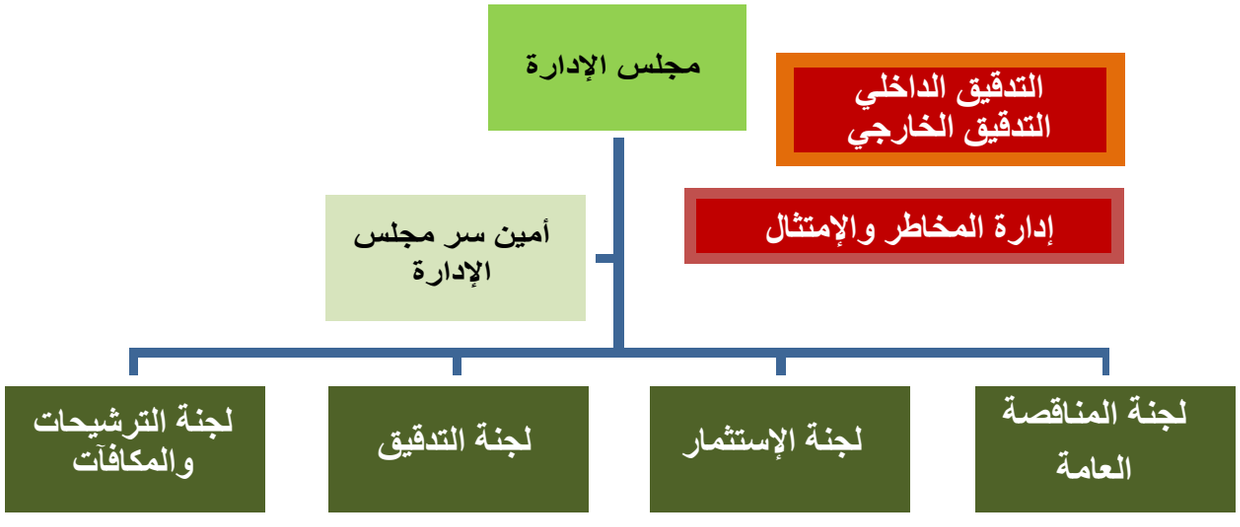

5.2 أمين سر مجلس الإدارة

دور أمين المجلس هو مساعدة المجلس واللجان في الحفاظ على العلاقة بين الإدارة التنفيذية والمجلس والمساهمين.

5.3 مقدمي الضمانات

مهام الضمان هي على سبيل المثال: تدقيق الحسابات الخارجي، والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإمتثال وتقديم تقارير مستقلة وظيفياً إلى لجنة المجلس.

5.4 لجان المجلس

يفوض مجلس الإدارة بعض مسؤولياته إلى لجان المجلس المختلفة، بحيث يحدد اختصاصاتها، والأدوار المناطة بها.

لجان المجلس الحالية هي على النحو التالي:

لجنة التدقيق

تساعد مجلس الإدارة بشكل مستقل في ضمان إعداد التقارير المالية لشركة الميرة، والحفاظ عليها، والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإمتثال، ومهام التدقيق في ضوء المتطلبات القانونية والتنظيمية، بما في ذلك متابعة تنفيذ نظام حوكمة الشركة.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تساعد مجلس الإدارة بتقديم الوصيات المتعلقة بسياسة الأجور والمكافآت بشكل عام، وتلك أجور ومكافآت المدراء التنفيذين، الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي، ودعم رئيس مجلس الإدارة في مراجعة أداء المجلس واللجان الفرعية.

لجنة الاستثمار

تتولى لجنة الإستثمار تقييم فرص الاستثمار وإدارتها، وتقديم الرأي للمجلس فيما يخص محافظ الاستثمار وتقييماتها للفرص الاستثمارية المختلفة.

لجنة المناقصات العامة

تعمل لجنة المناقصات العامة لضمان افضل المشتريات للشركة. من خلال اختيار أفضل الموردين للمواد والخدمات والمشاريع، للحصول على أفضلها بأقل تكلفة ممكنة عملا بسياسة المناقصات والمزايدات التي يقرّها المجلس.

اللجان الأخرى

يحتفظ المجلس بالحق في تشكيل اللجان المؤقتة وإيقاف عملهم، من وقت لآخر حسبما يراه ضرورياً.

5.5 لجان الإدارة

يمكن تشكيل ورئاسة لجان الإدارة من قبل الرئيس التنفيذي أو نائبه، ويتم تعيين الأعضاء (الذين هم من موظفي الشركة ذوي العلاقة) من قبل رئيس اللجنة، وتحدد قرارات تشكيلها أهدافها واختصاصاتها، ويحتفظ من شكّلها بالحق في إلغائها حسب ما يراه ضروريا.

6. سياسة تدريب مجلس الإدارة

تم وضع هذه السياسة لضمان إدماج أعضاء (عضو) مجلس إدارة شركة الميرة بشكل فاعل إلى المجلس، وأنه قد تم توفير برنامج مناسب للتطوير المستمر لجميع الأعضاء لمساعدتهم في فهم مستجدات الأعمال، والإتجاه الإستراتيجي لشركة الميرة للمواد الإستهلاكية، وماهية دورهم كأعضاء في مجلس إدارة.

7. الإختصاصات

تم توثيق إختصاصات منفصلة لكل من رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، وأمين سر مجلس الإدارة لتحديد مسؤولياتهم، وتعزيز التنسيق والإتصال فيما بينهم.

ويراعى عند تنفيذ هذه المسئوليات ما تقرره هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر، وما تقرره وثائق حوكمة الميرة.

8. تفويض السلطة

ستقوم لجان مجلس الإدارة، واللجان الإدارية، وغيرهم من موظفي الإدارة بتنفيذ أنشطة محددة وتتخذ قرارات نيابة عن الشركة وفقاً لحدود السلطة المخولة لهم. وكمبدأ عام، سيقوم مجلس الإدارة بإعتماد سياسات تغطي القضايا التنفيذية، والرقابة الداخلية، والامتثال وإدارة المخاطر، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، وغير ذلك من الوظائف في شركة الميرة. إن الإجراءات/العمليات المتعلقة بأداء أعضاء مجلس الإدارة أو المجلس، ستكون جزءاً من ميثاق المجلس الذي يستمد تطبيقه من موافقة المجلس أو من لجنة المجلس المختصة عليه. وفي جميع الحالات،

سوف يستند تطبيق حدود السلطة للوظائف المختلفة بناءً على مبادئ التفويض الموثقة وفقا لذلك.

9. سياسة مكافآت مجلس الإدارة

طور مجلس الإدارة سياسة وحزم المكافآت التي توفر حوافز للموظفين وإدارة للشركة، وذلك بهدف إرساء دعامة أداء دائمة من أجل تعزيز مصلحة الشركة، وبما يراعي الأداء طويل الأجل للشركة.

10. كفاءة مجلس الإدارة

أرسى مجلس الإدارة آلية للمراجعة الدورية (السنوية) لأداءه وأداء لجانه الفرعية وفقاً لمعايير محددة. ستكون هذه المراجعة بمثابة تقييم للمجلس ككل وللجان الفرعية بما يرتبط بالهدف الإستراتيجي للشركة.

11. قواعد السلوك المهني والأخلاقي

يلتزم مجلس إدارة شركة الميرة بأعلى معايير النزاهة والسلوك التجاري، ويؤمن المجلس بأن العمل وفقاً لأعلى مستوى من الأمانة والنزاهة أمر بالغ الأهمية لحماية مصالح الميرة، ومساهميها، والمتعاملين معها من جمهور وعملاء.

وفقاً لذلك، فقد اعتمد المجلس قواعد للسلوك المهني بما يعكس إلتزامه بأعلى معايير السلوك الأخلاقي والأعمال.

12. التواصل مع المساهمين

يشجع مجلس الإدارة المساهمين على المشاركة الكاملة في إجتماع الجمعية العامة السنوي لضمان مستوى عال من المساءلة وتحديد إستراتيجية الشركة وأهدافها.

13. إستقلالية المدققين

إعتمد المجلس سياسة دوران المدققين من أجل تعزيز استقلاليتهم بما يدعم مصداقية التقارير المالية الخارجية للشركة ويعزز الثقة بها.

14. الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر

يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن لدى الشركة ضوابط داخلية سليمة، ونظم مناسبة لإدارة مخاطر في ما يتعلق بمدى وطبيعة أنشطة الشركة، علماً بأن الرقابة الداخلية والأنظمة تنطوي على القيم المشتركة، والمبادئ التوجيهية الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية للشركة.

15. سياسة الإفصاح

إن الغرض من سياسة الإفصاح لشركة الميرة للمواد الإستهلاكية هو التصريح الرسمي عن المعلومات الكمية والنوعية الواجب الإفصاح عنها لمصلحة المشاركين في السوق (أصحاب المصالح)، ووضع الضوابط الداخلية لعملية الإفصاح.

وتسعى الشركة جاهدةً لتحقيق هدف الشفافية المالية من خلال الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وفقاً لمتطلبات إعداد التقارير التنظيمية. وهذه السياسة تساعد مجلس الإدارة، الإدارة العليا والإدارات المعنية الأخرى على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم في عملية الإفصاح.

16. المراجعة السنوية للسياسة

سيتم مراجعة هذه السياسة كل عام من قبل لجنة التدقيق مع وضع التوصيات للتعديلات وعرضها على المجلس للموافقة عليها وفقا لذلك.